الأستاذة محاسن نجم

مراكز الأبحاث بين النخبوية والرصانة العلمية (مراكز للتفكير أم مؤسسات للثقافة

اذا كانت بداية استحداث المراكز البحثية قد بدأت في أوروبا ، وتحديداً في بريطانيا ، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، الا ان سبعينيات القرن الماضي شكّلت بداية العصر الذهبي لهذه المراكز، حيث اخذت في التزايد ووصلت الى اوجها عام 1996 بمعدل ولادة 160 مركزاً للتفكير في العام الواحد. وهذا الإهتمام مرده الى سعي المجتمعات لتأسيس الأطر التي تحفظ منجزاتها في شتى فنون المعرفة، وإيجاد المؤسسات التي تدفع إلى تحسين مستوى اتخاذ القرارات. وبالتالي تصبح المراكز البحثية بمثابة المرآة الحقيقية التي تعكس اهتمام الأمم والشعوب بالعلم والمعرفة واستشراف آفاق المستقبل لمجتمعاتها ، وتتحول الى خزانات للتفكير تحاكي قضايا المجتمع ومشاكله وتعمل على إيجاد الحلول لها.

ان نجاح المراكز البحثية يرتبط بمدى قدرتها على تحليل قضايا المجتمع وتفسيرها، ما يسمح لصاحب القرار باتخاذ المواقف المناسبة وعدم الركون إلى التوصيف، ورصد المعلومات، أو

ممارسة نوع من الخطاب النخبوي . فالحكومات الغربية تستشير بشكل متواصل مراكز الدراسات والأبحاث وتطلب خدماتها في مختلف المجالات. فالولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بشكل مباشر على مؤسسات بحثية متعددة وتعطي دروساً في السياسة الخارجية ليس لبلادها وحسب، بل لبلدان المركز في العالم. فمؤسسة راند مثلا التي تخصص لها ميزانية ضخمة، تهتم بدراسة ظاهرة الصحوة الاسلامية وتعمل على تعزيز وإرساء مفهوم الاسلام المدني الديمقراطي الذي يلتزم بمنع صدام الحضارات.

اما المراكز البحثية في الوطن العربي ، فعلى الرغم من الحاجة الماسة لها ، الا أنها لا تعدو بمعظمها مؤسسات ثقافية تهتم بنقل المعرفة دون إنتاجها.

اشكالية انشاء المراكز البحثية بين النظرية والممارسة

اولا: مقاربة نظرية:

تعود اهمية انشاء المراكز البحثية الى ما يمثله البحث العلمي من مظاهر التقدم والتطور لكل بلد . فالجامعات تقاس بقدر ما تقدمه من بحوث علمية، وبقدر ما تحتويه من كفاءات علمية وتقنية، الأمر الذي يحوّل مراكز الأبحاث الى خزانات للتفكير وأداة لاستنهاض قوى المجتمع لتطويره وتقدمه. وهذا ما اعلن عنه شيمون بيريز بقوله : " ان النصر لا يصنع على جبهة الحرب بل في أروقة الجامعات" . فماذا يعني مركز البحوث وما هي أوجه الإختلاف بينه وبين المؤسسات الثقافية؟

- يسعى مركز البحوث لدعم البحوث العلمية والعناية بها وتنظيمها ونشرها وتطويرها لتحقيق الفائدة العامة لخدمة المجتمع. اما المؤسسات الثقافية فهي التي تمارس نشاطات ثقافية ، ما يجعلها موضع اهتمام من قبل أهل السياسة وتطلعاتهم لاستيعابها واختراقها لجعلها تعبر عن توجهاتهم الايديولوجية. عادة ما تكون أبواقا للسلطة، ولا ترمي الى العلمية والموضوعية أسوة بمراكز البحوث والدراسات.

واذا كانت المراكز البحثية تشكّل دوراً اساسياً في بنية المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية ، فان ذلك يطرح تساؤلات حول دورها الفعلي في الوطن العربي، مقارنة بالدول الغربية. فهل الدول العربية بحاجة الى هذه المراكز؟ وبالتالي هل بإمكانها المساهمة في تغيير بنيوي في المجتمع؟ وهل أضافت المراكز القائمة بعض المعارف حول المجتمعات العربية واستشرفت بعض الحلول لمشاكلها؟(قضية الديمقراطية، الفساد، تبادل السلطات...).

صحيح ان المراكز البحثية في المجتمع العربي لم تستطع إحداث تغيرات جوهرية على مستوى القضايا التي تواجه المجتمع لأسباب متعددة تتعلق بشكل أساسي بتبعية معظم هذه المراكز للنظام السياسي وارتباطها به مالياً وايديولوجياً. الا أن ذلك لا ينفي الحاجة الماسة لمراكز بحثية في الوطن العربي تعتمد على البحث العلمي الجاد والرصين للأسباب الآتية:

1-تزاحم المشكلات الداخلية التي تواجهها المجتمعات العربية وبخاصة في ما يتعلق بقضايا الفساد على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
2- تزايد الضغوط الخارجية في ظل غياب التضامن العربي
3-التبدل الكبير في طبيعة النظام الدولي ما يستوجب رصد التحولات العالمية وفهمها من منظار المجتمع المحلي.
4-دور المراكز البحثية في العلاقات الدولية (أول باحث عربي أسس أول مركز يعنى بشؤون الشرق الأوسط هو البروفسور العراقي مجيد خدوري 1908 -2007 ، اختارته الحكومة العراقية عضواً في المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة عام 1945).
5-تدني عدد الباحثين العرب اذ لا يتجاوز عددهم عدد الباحثين في دولة أوروبية وقد بلغ عدد مراكز الأبحاث في العالم 7815 مركزًا بحثيًا، نصيب الولايات المتحدة 1872 مركزا عام 2107 تلتها الصين ثم بريطانيا والهند، أما في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط يقل وجود هذه المؤسسات، لا سيما في الدول التي تعيش اضطرابات سياسية وحروبًا، حيث بلغ عددها 497 مركزًا، تأتي (اسرائيل) في المركز الأول 62 مركزاً

العلمي بحيث لا تزيد على 0.8% من الدخل القومي كحد أقصى، في حين تنفق "إسرائيل" 3.93% من إجمالي ناتجها المحلي لتمويل الأبحاث العلمية.

6-انخفاض معدل إنتاجية الباحثين العرب بحيث تشكل 10% من معدل إنتاجية الدول المتقدمة.

7-انخفاض معدل براءات الإختراع العربية المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت في نهاية عام 2015 حوالى 2900 براءة اختراع. في حين سجلت "اسرائيل" 35900 براءة اختراع للفترة نفسها، أي ما يزيد على 12 ضعفاً من عدد البراءات الممنوحة للعالم العربي بأسره.

8- تزايد نسبة هجرة الباحثين الى الخارج ، اذ أن اكثر من 35% من الكفاءات العربية في الخارج (وصل العدد في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها الى 6560 باحثاً ومتخصصاً يتوزعون على مراكز التفكير والدراسات)

ان انخفاض هذه النسب يؤثر سلبا في الإنتاجية العلمية ويشير الى ضعف الدول العربية في مجال البحث الذي يشكل بداية الطريق نحو النهوض العلمي. ويشير أيضاً الى الحاجة لاستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي الذي يشكل مدخلاً للتطور الحضاري البنّاء.

إن مواجهة هذه التحديات لا تتم الا من خلال عمل جماعي تتضافر فيه جهود ذوي الكفاءات والخبرة في مركز علمي يعتمد على تقنيات عالية في البحث والتطوير.

ثانيا: مقاربة لوجستية:

تعتمد هذه المقاربة على المنطلقات العملية بإعتمادها على الرؤيا العلمية ، حيث تأخذ ابعاداً متعددة أهمها:

1-**تحديد فكرة المشروع:** اي الإتجاه الفكري الذي يعتمده المركز (تنموي، سياسي، اقتصادي، الحكم الصالح ، الفساد ، الديمقراطية ...) بمعنى آخر التوجهات الرئيسة التي ينطلق منها صاحب المشروع.

2-**أهداف المشروع:** إن لم يكن المركز مبتكراً ومجدداً او مقدماً الحلول للمشاكل الاجتماعية في المجتمع المحلي والمحيط، فليس لوجوده معنى ولا مبرراً . من هذا المنطلق يقتضي تحديد اهداف المركز بشكل دقيق بحيث تأخذ اتجاهين رئيسيين:

الأول:أهداف عامة : تحقيق أرباح ، تحقيق مركز اجتماعي، تنمية المجتمع، معالجة المشاكل الاجتماعية المحلية من منظور محلي، (قطاع عام ام خاص)

الثاني: أهداف متخصصة: يمكن توزيعها على الشكل الآتي:

أ- ارتياد عالم الإنتاج الفكري والإبتكار.

ب- رصد المشكلات المحلية.

ت- إحصاء الخدمات المتوافرة(بشرية ومادية وطبيعية)

ث- الخروج من دائرة التبعية الفكرية والبحثية (الشائع ان الدول المتقدمة تشتري المواد الخام من الدول النامية بأسعار مخفضة وتصنها لتبيعها بأسعار عالية ، ما يعني ان سعر استيراد الأفكار وبراءات الاختراع يكون غالياً ومكلفاً).

ج-الإستغناء عن جهد وخدمات الآخر.

ثالثا: دراسة جدوى مشروع مركز الأبحاث: ان دراسة الجدوى هي عبارة عن جمع معلومات عن المشروع الذي يراد انشاءه ، وتحليل هذه المعلومات وفقاً لقواعد علمية ، لمعرفة امكانيات التنفيذ وتقليل المخاطر وتحقيق الأهداف المرجوة ، والتنبؤ بمدى نجاح المشروع واستمراريته. ويعتبر الإعداد للمشروع من أهم الخطوات لنجاحه ، بحيث يعتمد على التخطيط السليم الذي يضمن فاعلية المشروع ونجاحه.

وتتم دراسة الجدوى في ثلاثة اتجاهات.

رابعا: الهيكلية التنظيمية: تتكون الهيكلية التنظيمية من عدة عناصر أهمها:

1-مجلس أمناء أو مجلس الجامعة، يتكون من جميع أعضاء المركز العاملين، اضافة الى أعضاء شرف يتم اختيارهم عادة من الأعضاء السابقين للمركز، مهمته الإشراف على عمل المركز ونشاطاته، وعليه مسؤولية تأمين موارد المركز ومراقبة إنفاقها،

كما يصادق على الموازنة السنوية للمركز ويجتمع مرة في السنة او عند الضرورة، ويتخذ قراراته بأغلبية الأصوات.

2-الهيئة التنفيذية: تتألف من سبعة أعضاء ينتخبهم مجلس الأمناء لمدة اربع سنوات، وتكون مسؤولة مباشرة عن مراقبة تنفيذ البرامج المقررة سنويا، كما تتولى مهام المجلس في ما بين فترة انعقاده

3-الهيئة الادارية: مهمتها تنفيذ المهام والأنشطة ، التي تهدف الى إنجاز مشاريع المركز، ويترأس هذه الهيئة مدير تختاره اللجنة التنفيذية ويصادق على تعيينه مجلس الأمناء لمدة اربع سنوات

4-المدير

5-سكرتيرة تنفيذية

6-رؤساء أقسام (قسم الدراسات، قسم التحرير، القسم الاداري(شؤون الموظفين، المحاسبة)، قسم التوزيع،

7-مكتبة عامة

8-مكتب علاقات عامة

خامسا: مراكز الأبحاث في الجامعة اللبنانية

البحث العلمي هو نشاط تقوم به الجامعة اللبنانية، بهدف إنتاج المعرفة ونقلها وتوثيقها واستثمارها في تنمية المجتمع اللبناني، إنسانيا واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. ويحدّد قانون تنظيم الجامعة اللبنانية (رقم 67/75 بتاريخ1967/12/26) في الفصل الأول (مهمة الجامعة وأقسامها)، في مادته الأولى، مهام الجامعة اللبنانية على النحو الآتي:

"الجامعة اللبنانية مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروعه ودرجاته، ويكون فيها مراكز للأبحاث العلمية والأدبية العالية، متوخية من كل ذلك، تأصيل القيم الإنسانية في نفوس المواطنين".

وبذلك يكون المشترع قد ربط بين البحث العلمي والتعليم، ووضعه في صلب مهام الجامعة. ما يعني أن دور الجامعة لا يكتمل بدون السعي إلى القيام بهذه المهمة.

وأن البحث العلمي ليس ،فقط ،نشاطاً فردياً اختيارياً يقوم به الأستاذ الجامعي، إذا ما توفرت له الظروف، أو الدوافع، أو الحاجة الشخصية (الترفيع مثلاً)، بل هو في صلب مهام الجامعة كمؤسسة تعليمية بحثية.

غير أن اللافت ان القانون نفسه (رقم 67/75 بتاريخ1967/12/26)، إذ يحدّد بتفصيل دقيق البنية الإدارية والمالية والأكاديمية المعنية بتحقيق المهام التعليمية للجامعة، ويفصّل بدقة عمل الكليات والمعاهد والأقسام، ومهام العمداء والمدراء ورؤساء الأقسام والموظفين في 76 مادة، يشير إلى البحث العلمي في فقرة وحيدة من المادة 43 في الفصل الخامس حول "الهيئة التعليمية" وعلى النحو الآتي:

"يمكن تكليف أفراد الهيئة التعليمية الداخلين في الملاك بأبحاث وتحريات وتحقيقات، بالإضافة إلى ساعات تدريسهم"، وفي معرض الكلام عن السنة السابعة في المادة 41: "على أن تكون الغاية الإستزادة من التخصص أو الإنصراف إلى البحث العلمي". وان عدم إعطاء الأهمية اللازمة لوضع استراتيجية تنظم عمل البحث العلمي في الجامعة جعلت منه حالة غير جديرة بإنتاج فكري يحاكي المشاكل التي تواجه المجتمع. في الوقت الذي تساهم الجامعة في دعم الأساتذة الذين يقومون بأبحاث او ينظمون المؤتمرات أكان ذلك على المستوى الفردي ام على مستوى الفرق البحثية، غير ان نتائج هذه الأبحاث تأخذ طريقها الى الحفظ في المستودعات، ناهيك عن الإستنسابية في منح الدعم لهذه الأبحاث. فعلى سبيل المثال لا يوجد في الجامعة أرشيفاً مفصلاً بالباحثين ونشاطاطهم البحثية. خصوصاً ان البحث يتوقف لدى غالبية الأساتذة عند حصولهم على الترقية الى رتبة أستاذ. كما لا يوجد في الجامعة نصاً يجبر الأستاذ على إجراء أبحاث خلال فترة خدمته في الجامعة.

1-برامج دعم الأبحاث العلمية في الجامعة اللبنانية

تقدّم الجامعة الدعم المالي واللوجستي للباحثين من خلال أربع برامج:

أ- البرنامج العام لدعم الأبحاث الأكاديمية الفردية الذي اطلق سنة 2002.

ب- برنامج دعم االفرق البحثية (1، 2، 3) الذي أطلق سنة 2008.

ج- برنامج دعم المشاريع البحثية التطبيقية ذات العلاقة بالمجتمع.

د- برنامج دعم أبحاث الإبتكار والتطوير اللذين اطلقا حديثاً عام .2012

2-المعاهد العليا للدكتوراه

تضمّ الجامعة ثلاث معاهد عليا للدكتوراه انشئت سنة 2007 لكافة اختصاصاتها:

أ- المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا.

ب- المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية والتربوية.

ج- المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية.

3-المنصّات البحثية (Plateformes de Recherche):

تضم الجامعة ثلاث منصّات لتقديم الخدمات البحثية المشتركة لباحثي ومختبرات الجامعة والقطاعات الرسمية والخاصة تعمل تحت اشراف المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا:

أ- منصة أبحاث العلوم البيئية.

ب- منصة أبحاث علوم النانوتكنولوجيا.

ج- منصة أبحاث البيوتكنولوجيا.

4-مراكز الأبحاث:

تضم الجامعة اللبنانية سبع مراكز أبحاث :

أ- مركز الأبحاث والدراسات الأدبية في كلية الآداب والعلوم الانسانية.

ب- مركز أبحاث الحقوق والعلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية.

ج- مركز الدراسات والأبحاث في المعلوماتية القانونية في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية.

د- مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية.

هـ- مركز أبحاث العلوم التربوية في كلية التربية.

و- مركز الأبحاث في كلية الاعلام.

ز- مركز البحوث الهندسية والعلمية في كلية الهندسة.

كما تقدم الجامعة الخدمات الألكترونية للباحثين للدخول الى قواعد معلومات عالمية عبر تسهيلات الشبكة الألكترونية في كلياتها ومعاهدها كافة.

خلاصة البحث: لا شك في ان تطور المجتمع يرتكز على البحث العلمي الهادف والرصين، والذي تشكّل الإحصاءات ومعرفة الموارد المتاحة المدخل الرئيس لأي عملية بحثية ، إلا أن مراكز الأبحاث في الدول العربية لا تعتمد استراتيجية واضحة نظراً الى تبعيتها للنظام الحاكم الذي ليس من مصلحته الكشف عن الثغرات التي يمكن ان تؤدي الى زعزعته، بحيث تبقى النار تحت الرماد حتى تصل الى نقطة اللاعودة ويحدث الإنفجار. وما سمي بالربيع العربي خير دليل على هذا التخفي . أما في لبنان فإن الأبحاث التي تجرى في الجامعة اللبنانية على أهميتها أكانت من خلال الأبحاث التي يجريها الطلاب والتي بغالبيتها تعالج ظواهر اجتماعية من خلال دراسات ميدانية، أم التي يجريها الأساتذة فإنها لم تصل الى أصحاب القرار الذين بدورهم لا يولونها أهمية تذكر، وتبقى في أدراج ومكتبات الكليات الجامعية . اما مراكز الأبحاث فإنها تعاني من ضآلة الدعم المالي الذي يحول دون نشر مجلة المركز بشكل دوري ومستمر.

7- تليها ايران 61 مركزاً وتركيا 26 مركزاً. ويعود انخفاض عدد المراكز البحثية في الدول العربية الى تدني نسبة الإنفاق على البحث.